E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/C.1/2024/7
29 August 2024
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

اللجنة الإحصائية
الدورة السادسة عشرة
المنامة، 22-23 تشرين الأول/أكتوبر 2024

البند 8 من جدول الأعمال المؤقت

تمكين النُّظُم الإحصائية الوطنية لسدّ الفجوة في بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة

موجز

لا يقتصر مفهوم الفجوة في البيانات على فقدان البيانات أو عدم كفايتها، بل يشمل أيضاً التفاوت في مدى توفّر هذه البيانات، ممّا يؤدي إلى تحليلٍ غير كامل واستنتاجاتٍ غير صحيحة نتيجةً لنقص المعرفة الإحصائية. وعلى الرغم من تحسين إنتاج البيانات اللازمة لرصد التقدُّم المُحرَز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، لا تزال فجوات كبيرة تشوب قواعد بيانات بعض الأهداف، مع وجود تباينات بين بلدان المنطقة العربية التي تشترك في عدم بلوغ الدرجة الكافية في التقدُّم نحو تنفيذ هذه الأهداف.

تسعى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) جاهدةً إلى دعم بناء نُظُم إحصائية قادرة على إنتاج البيانات الضرورية للإبلاغ عن المؤشرات اللازمة، وذلك عن طريق تعاونها مع المكاتب الإحصائية الوطنية للدول الأعضاء وشراكاتها مع سائر الجهات الفاعلة على مختلف المستويات. ولا تزال الفرصة سانحةً لتحسين حالة توفّر البيانات والإبلاغ عن المؤشرات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، على أن تُستخدم أفضل الأدوات والمنهجيات المراعية للسياقات الوطنية وأولوياتها التنموية تمهيداً لوضع إطارٍ مشتركٍ يمثّل الحدّ الأدنى من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة في البلدان العربية.

تستعرض هذه الوثيقة واقع توفّر البيانات في المنطقة العربية وبلدانها، وتقدِّم توصيات لتحسين هذا الواقع. واللجنة الإحصائية مدعوّة إلى الاطلاع على مضمون هذه الوثيقة وإبداء الرأي بشأن التوصيات المقترحة فيها.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	4-1	3
الفصل		
أولاً- واقع بيانات مؤشرات التنمية المستدامة في المنطقة العربية	16-5	3
ثانياً- الإبلاغ الوطني عن مؤشرات التنمية المستدامة في البلدان العربية	24-17	7
ألف- البيانات التفصيلية	22-19	8
باء- قابلية تطبيق المؤشرات	24-23	10
ثالثاً- استراتيجيات عمل الإسكوا مع الدول الأعضاء لسدّ الفجوات في بيانات أهداف التنمية المستدامة	26-25	11
رابعاً- التوصيات	27	13

مقدمـة

1- تنشأ الفجوة في البيانات عندما لا تنتِج البلدانِ بياناتٍ كافية للإبلاغ عن التقدُّم المحُرَز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتكون عادةً الفئات الأكثر عُرضةً للإهمال أو للتمثيل غير الكافي هي الأكثر تأثّراً بالفجوات في البيانات. وتشمل هذه الفئات النساء والفتيات، والأشخاص الذين يعيشون في ظروف هشّة، والأشخاص ذوي الإعاقة، والسكان اللاجئين والنازحين، وغيرهم من الفئات المهمّشة. لذلك، ينبغي توفير البيانات والإحصاءات بصورة مفصّلة ودقيقة لفهم ظروف القطاعات المختلفة والتصدي للقضايا الهامّة مثل الفقر، والصحة، والتعليم، والعمل، والعديد من القضايا الأخرى التي تواجه كافة فئات المجتمع في مختلف المناطق الجغرافية.

2- من الضروري النظر إلى الفجوة في البيانات بمفهومها الواسع وتجلياتها التي لا تقتصر على فقدان البيانات أو عدم كفايتها، وإنّما تشمل أيضاً التفاوت في توفّر هذه البيانات ممّا يؤدي إلى تحليلٍ غير كامل أو غير متوازن، وإلى قصورٍ في تفسير البيانات واستنتاجاتٍ غير صحيحة بسبب نقص المعرفة الإحصائية. كذلك، يرتبط تحديد الفجوة في البيانات بضرورة تغطية جميع السمات ذات الصلة بالموضوع المطلوب، ودقّة هذه البيانات، وأهميّة تحديثها بدورة زمنية مناسبة لطبيعة المؤشرات القصيرة أو المتوسطة المدى.

3- ومهما كان شكل القصور في توفّر البيانات وحدوث فجوة فيها، تتمثّل النتيجة في غياب أو عدم كفاية البيانات اللازمة لاتخاذ قرارات مستنيرة وفهم بعض القضايا بشكلٍ شامل، أي أنّ البيانات تفتقر إلى معلومات أساسية تؤثر على وظيفتها.

4- وتبحث هذه الوثيقة في واقع الفجوات في البيانات اللازمة لرصد التقدُّم المُحرَز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية، وتقدِّم توصيات بشأن السُبُل المحتملة لسدّ هذه الفجوات وإنتاج بيانات أكثر تفصيلاً تحقيقاً لمبدأ عدم إهمال أحد.

أولاً- واقع بيانات مؤشرات التنمية المستدامة في المنطقة العربية

5- منذ إطلاق خطة التنمية المستدامة في عام 2015، عملت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) جاهدةً على دعم بناء نُظُم إحصائية قادرة على إنتاج البيانات اللازمة للإبلاغ عن مؤشرات التنمية المستدامة، وذلك عن طريق تعاونها مع المكاتب الإحصائية الوطنية للدول الأعضاء وشراكاتها مع سائر الجهات الفاعلة على مختلف المستويات.

6- وعلى الرغم من التحسُّن الذي حدث في السنوات الأخيرة في إنتاج كمية هائلة من البيانات الضرورية بمستويات تفصيلية أوسع نطاقاً لرصد التقدُّم المُحرَز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، لا تزال الفجوات كبيرةً في قواعد بيانات بعض الأهداف، لا سيّما تلك المتعلقة بالطبيعة والبيئة، والمساواة بين الجنسين، والسلام والازدهار، مع وجود بعض التباينات بين مختلف بلدان المنطقة العربية. ويتبيّن، عند تقييم البيانات المتاحة، أنّ المنطقة العربية بعيدة عن تحقيق خطة عام 2030، الذي يحتاج إلى فترة إضافية تُقدَّر بـ 60 عاماً لتحقيقه بالوتيرة الحالية. ومع تبقّي أقلّ من نصف المدّة حتى عام 2030، يجب أن تتّخذ البلدان العربية إجراءات جديّة لبناء القدرة

على الصمود في مواجهة التحديات المتزايدة[1]. وقد يكون وضع استراتيجيات إحصائية وطنية لسدّ الفجوات في البيانات الحاسمة للرصد الفعّال، في صدارة هذه الإجراءات الهادفة إلى تعزيز تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

7- ولا تنفرد المنطقة العربية عن سواها من مناطق العالم بحالة النقص في البيانات ووجود فجوة في بيانات التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، تتاح لدى بلدانٍ في أفريقيا وآسيا بياناتٌ لرصد 20 في المائة فقط في المتوسط من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. كذلك، لم يعمد إلاّ 35 في المائة من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى جمع بياناتٍ عن الفقر منذ عام 2015. وفي السياق نفسه، يُشار إلى أنّ واضعي السياسات يجهدون لتتبّع بدقّة نحو 25.4 مليون لاجئ حول العالم، تفتقر الإحصاءات الوطنية إلى بياناتٍ بشأنهم[2]. إذاً، تواجه كافة البلدان ذات مستويات الدخل المختلفة، نقصاً في البيانات ممّا يفضي إلى عرقلة التقدُّم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

واقع توفّر البيانات في البلدان العربية

8- تعكس قواعد البيانات المتاحة بشأن مؤشرات التنمية المستدامة البالغ عددها 248 مؤشراً، صورة ليست شديدة القتامة عن المنطقة العربية. فثمّة مؤشرٌ واحدٌ لا تتوفّر بيانات بشأنه لكلّ عشرة مؤشرات، ممّا يدلّ على إمكانية عالية لسدّ الفجوة في البيانات. وتُعتبر البيانات المتاحة لربع المؤشرات تقريباً (28 في المائة) غير كافية، أيّ أنّ البيانات المتاحة تقتصر على مشاهدة واحدة. في المقابل، تتوفّر بيانات كافية لثلثي المؤشرات تقريباً (65 في المائة)، أي أنّ البيانات المتاحة تشتمل على مشاهدتين أو أكثر. وتتيح هذه المعطيات مساحةً للعمل من أجل تحسين حالة توفّر البيانات المتاحة وإمكانيات تسريع العمل عليها، على أن يتمّ استخدام أفضل الأدوات والمنهجيات المراعية للسياقات الوطنية وأولوياتها التنموية (الشكل 1).

الشكل 1- نسب توفّر بيانات عن مؤشرات التنمية المستدامة في البلدان العربية، 2024

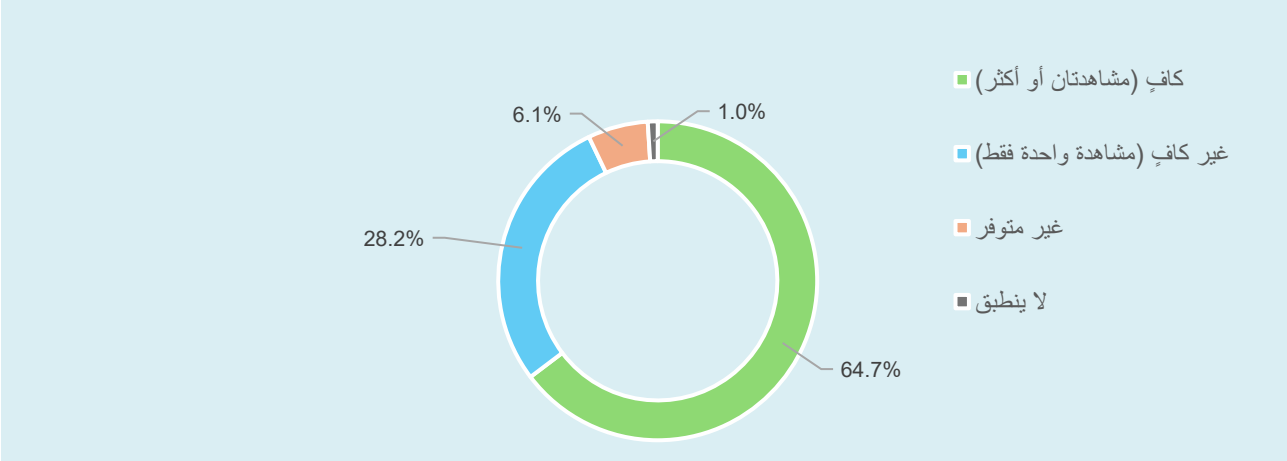

المصدر: حسابات الإسكوا.

(1) E/ESCWA/CL4.SIT/2024/TP.1.

(2) Thematic Research Network on Data and Statistics, Counting on the World to Act: A Roadmap for Governments to Achieve Modern Data Systems for Sustainable Development, 2019, p. 7.

9- على مستوى البلدان، يتبيّن من الشكل 2 أنّ مصر قد سجّلت أكبر عددٍ من المؤشرات التي تتاح عنها بيانات كافية، وقد بلغت 123 مؤشراً مقابل 56 مؤشراً لا تتاح عنها البيانات، و69 مؤشراً تتاح عنها بيانات غير كافية. في المقابل، سجّلت ليبيا أقلّ عدد من المؤشرات ذات البيانات الكافية وقد بلغت 76 مؤشراً، مقابل 133 مؤشراً لا تتاح عنها بيانات، و39 مؤشراً تتاح عنها بيانات غير كافية.

الشكل 2- واقع توفّر بيانات عن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة في البلدان العربية بحسب البلد، 2024

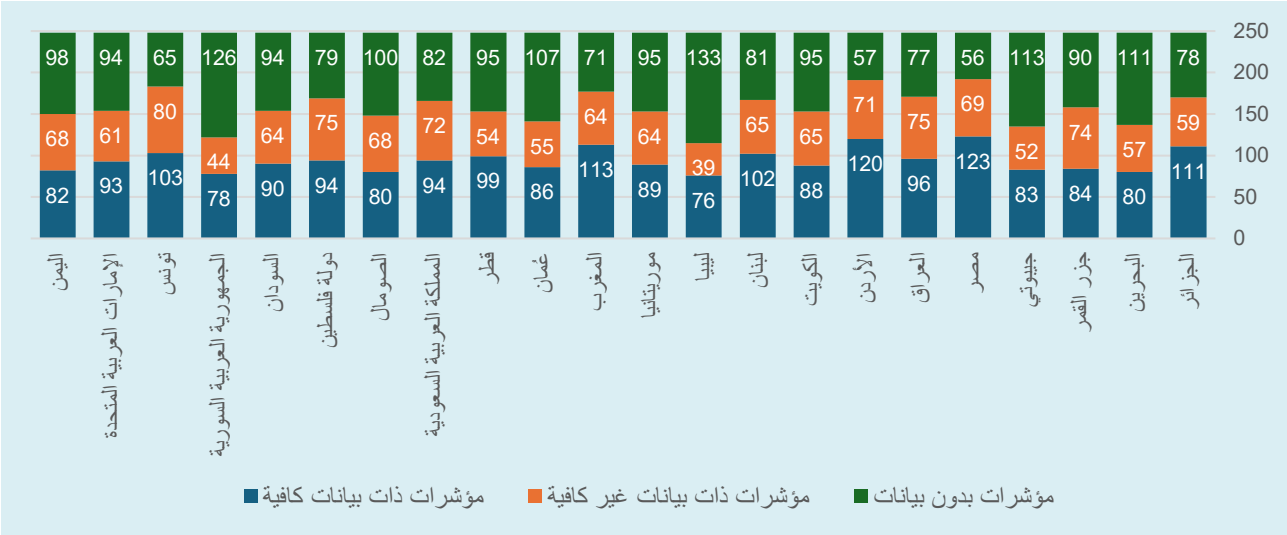

المصدر: حسابات الإسكوا.

10- يتّضح حجم الفجوة في البيانات في مختلف البلدان انطلاقاً من عدد المؤشرات التي لا تتاح عنها البيانات أو تلك التي تتاح عنها بيانات غير كافية (الشكل 2). ويمكن اللجوء إلى هذه المعطيات لتحديد مكامن النقص وتقديم صورة أكثر تفصيلاً عن مجالاته. ولهذا الغرض، تَعرِض الوثيقة أشكالاً توضيحية لبعض الأهداف المختارة.

11- يُلاحظ من قاعدة بيانات مؤشرات الهدف 1 بشأن القضاء على الفقر أنّ نسبة الإنجاز في تحقيق هذا الهدف تتراوح بين 5 في المائة (في الجمهورية العربية السورية) و67 في المائة (في الإمارات العربية المتحدة). ويتراوح عدد مؤشرات هذا الهدف التي تُتاح عنها بيانات كافية بين مؤشرين اثنين وسبعة مؤشرات (من أصل 12 مؤشراً)، كما في الأردن والجزائر ومصر. ومن البديهي أن تكون البلدان التي تسجّل نسب فقر مرتفعة هي البلدان الأكثر حاجة لرصد مؤشرات هذا الهدف وتوفير بيانات تفصيلية عنه من أجل وضع السياسات الأنجح لمكافحة الفقر (الشكل 3-أ).

12- وسجّلت كلٌّ من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية أعلى نسبة إنجاز في تحقيق الهدف 3 بشأن الصحة الجيدة والرفاه (69 في المائة)، بعكس جيبوتي التي سجّلت أدنى نسبة بلغت 19 في المائة. وتتوفّر بيانات عن 12 مؤشراً من أصل 27 مؤشراً لهذا الهدف، كما في الإمارات العربية المتحدة والجزائر والمملكة العربية السعودية، مقابل توفّر بيانات عن سبعة مؤشرات فقط في فلسطين.

13- وفي ما يتعلق بالهدف 4 بشأن التعليم الجيد، كان أعلى عدد من المؤشرات التي تتوفّر عنها البيانات في مصر، وتحديداً ثمانية مؤشرات من أصل 11 مؤشراً، مقابل توفّر بيانات لمؤشر واحد فقط في عددٍ من البلدان. وسجّلت قطر أعلى نسبة إنجاز في التقدُّم لتحقيق هذا الهدف بلغت 77 في المائة، مقابل تراجع بنسبة 20 في المائة في الصومال.

14- وبالنظر إلى التقدُّم المُحرَز في تحقيق الهدف 16 بشأن السلام والعدل والمؤسسات القوية، سجّلت عُمان أعلى عدد من المؤشرات التي توفّرت عنها بيانات كافية، وهي 6 مؤشرات من أصل 23 مؤشراً لهذا الهدف، مقابل مؤشرين في كلٍّ من جيبوتي وموريتانيا. أمّا الصومال فسجّلت أعلى نسبة تراجع في تحقيق هذا الهدف بلغت 27 في المائة.

15- وفي ما يتعلق بالهدف 17 بشأن عقد الشراكات لتحقيق الأهداف، سجّلت الإمارات العربية المتحدة أعلى نسبة إنجاز في تحقيق هذا الهدف بلغت 59 في المائة، بينما واجهت موريتانيا تراجعاً في نسبة الإنجاز بنحو 3 في المائة.

16- وتشترك الأهداف الستة المختارة في كون التقدُّم المُحرَز في تحقيقها لم يبلغ الدرجة الكافية في معظم البلدان العربية. كذلك، يواجه العديد من البلدان تراجعاً في تحقيق بعض الأهداف، ممّا يفيد بأنّ المعطيات والسياسات المتّخذة في هذا الإطار لم تستجب بالدرجة نفسها للتحديات القائمة في هذه البلدان. ولتصويب مسار هذه السياسات لا بدّ من توفّر القدر الأوفر من البيانات عن مؤشرات هذه الأهداف التي تواجه فجوة واضحة حسبما تبيّن في قواعد البيانات المتاحة.

الشكل 3- نسب التقدُّم في تحقيق أهداف مختارة ومدى توفّر البيانات عن مؤشراتها

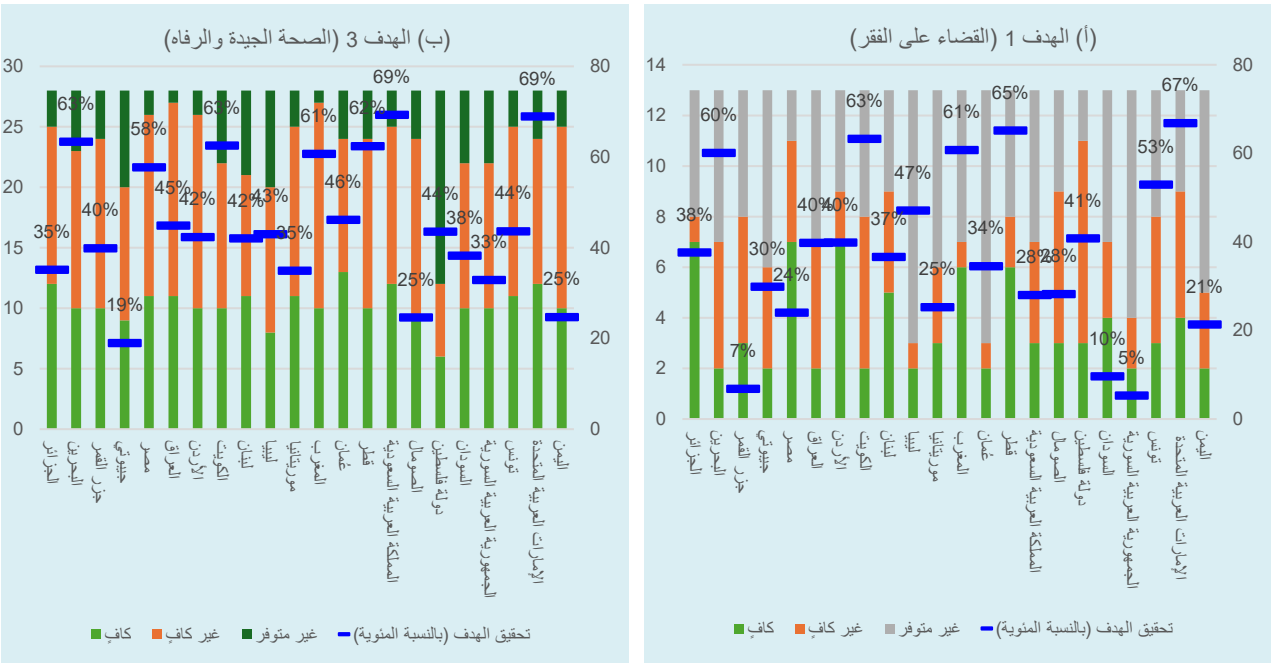

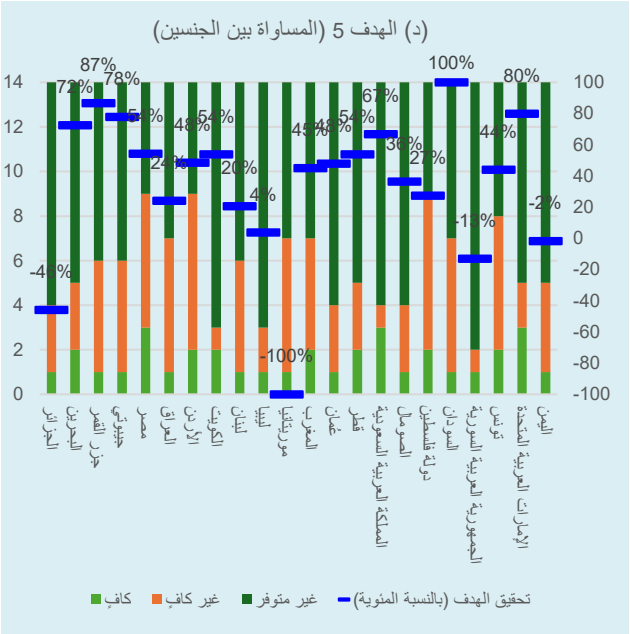

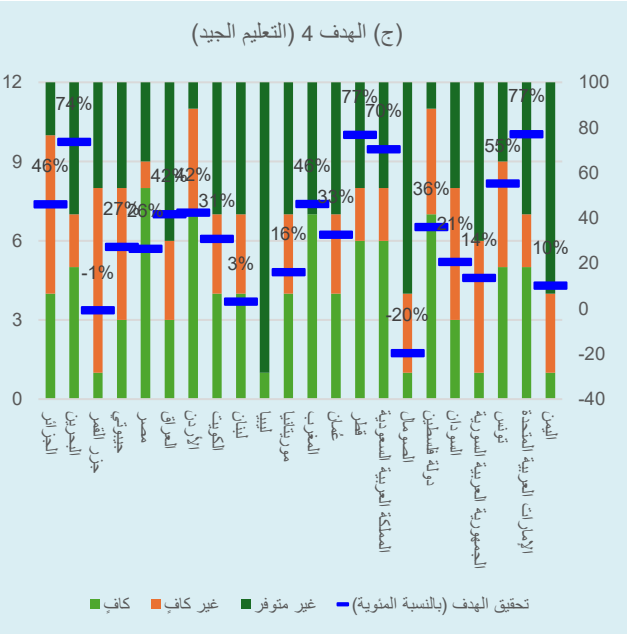

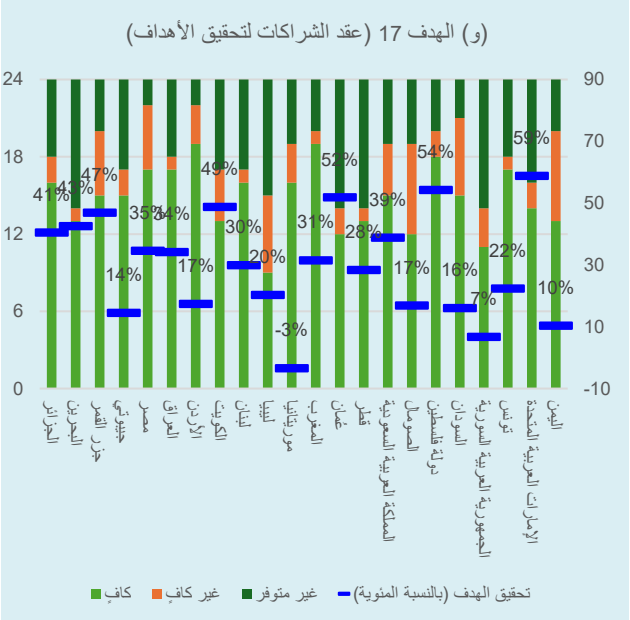

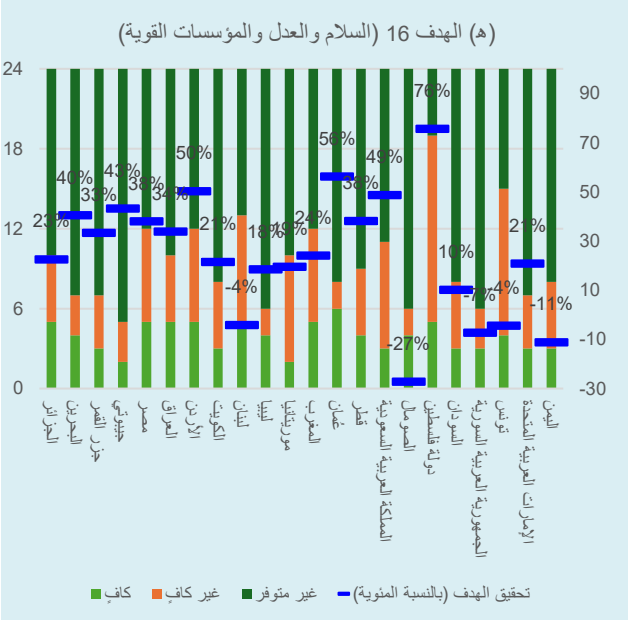

المصدر: حسابات الإسكوا.

ثانياً- الإبلاغ الوطني عن مؤشرات التنمية المستدامة في البلدان العربية

17- يختلف عدد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المبلَّغ عنها وطنياً في البلدان العربية من هدفٍ إلى آخر، كما يتفاوت الإبلاغ عن بيانات المؤشرات بين بلدٍ وآخر. ولا يشمل ذلك المؤشرات التي تُنشر بياناتها عن طريق وكالات أو جهات أخرى، بعيداً عن التنسيق مع الدولة ومع الجهات الوطنية المختصّة بمتابعة رصد التقدُّم في

تنفيذ خطة التنمية المستدامة في بلدها. ولأغراض هذه الوثيقة وبهدف تقديم صورة إجمالية عن واقع الإبلاغ عن المؤشرات، اعتُبر المؤشر مبلَّغاً عنه إذا توفرت بيانات وطنية بشأنه في 11 بلداً عربياً أو أكثر (أي نصف البلدان العربية على الأقلّ).

18- وتشير قواعد البيانات المتاحة إلى أنّ عدد المؤشرات المبلَّغ عنها وطنياً لم يتجاوز في أحسن الأحوال ثلث مؤشرات أهداف التنمية المستدامة في الإطار العالمي. وبالرغم من التفاوت في عدد المؤشرات المبلَّغ عنها لكلّ هدف، يبقى واقع الثلث هو السائد في معظم الأهداف مع بعض الاستثناءات كما في الهدف 7 بشأن الطاقة النظيفة وبأسعار معقولة، الذي لم يبلّغ الحدّ الأدنى من البلدان العربية بمؤشر واحد من مؤشراته (الشكل 4). في المقابل، سجّل الهدف 15 بشأن الحياة في البرّ أعلى نسبة مؤشرات مبلَّغ عنها وطنياً، بواقع الثلثين تقريباً (أي تسعة مؤشرات من أصل 14 مؤشراً). وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ المفاضلة بين الأهداف غير ممكنة بسبب تكاملها وتداخلها وارتباطها ببعضها البعض، لا سيّما الهدف 17 المتعلق بتعزيز الشراكة العالمية التي تحشد جميع الموارد المتاحة من القطاعات الوطنية الثلاثة (العام والخاص والمجتمع المدني) ومنظومة الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة. ويكتسي هذا الهدف أهمية أساسية في تحقيق التقدُّم المنصِف للجميع وزيادة الدعم المقدّم للدول النامية، ولا يقلّ عنه أهميةً دور الهدف 16 في تحقيق كافة أهداف التنمية المستدامة. ويبقى الثابت في هذه المعطيات نقص البيانات اللازمة للإبلاغ عن مؤشرات هذه الأهداف، ممّا يؤخّر تحقيق خطة التنمية المستدامة.

الشكل 4- عدد المؤشرات المبلَّغ عنها وطنياً في البلدان العربية، في الفترة 2019-2024

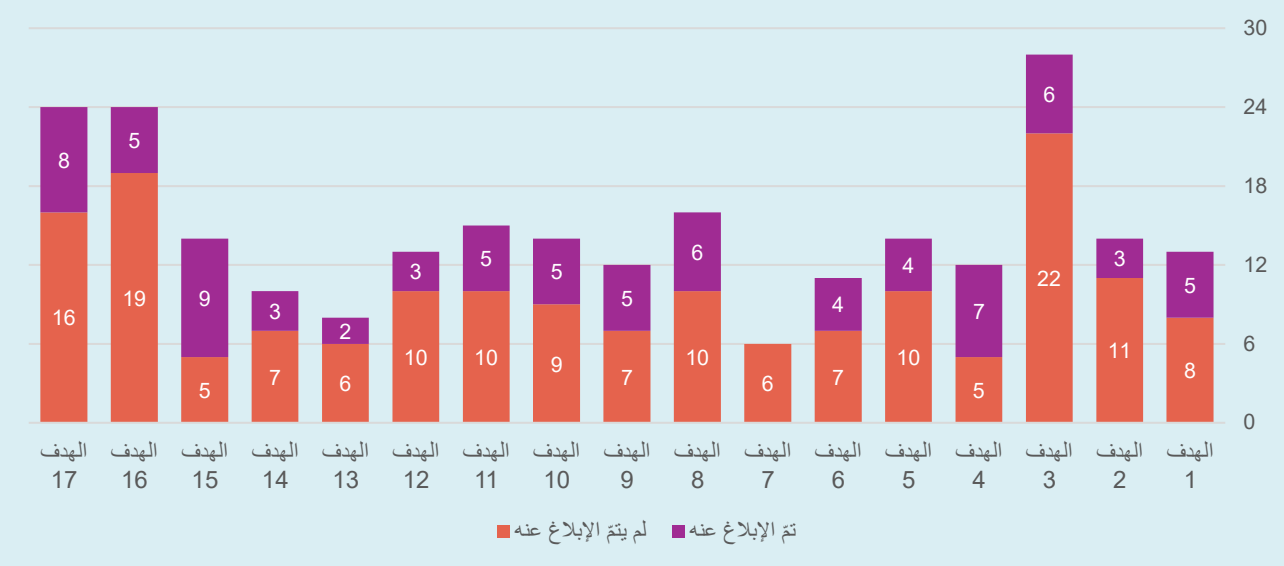

المصدر: حسابات الإسكوا.

ألف- البيانات التفصيلية

19- بات معلوماً أنّ ما يميّز خطة عام 2030 هو التركيز على توفير البيانات لكلّ الفئات والمجموعات لضمان عدم إهمال أحد. وتَعرِض هذه الوثيقة أمثلة مرتبطة بهذه المجموعات لتقديم صورة عن الفجوات في البيانات ومدى تأثُّر الفئات الأكثر تهميشاً بنقص البيانات التفصيلية.

1- البيانات المصنَّفة بحسب نوع الجنس

20- يُعتبر نوع الجنس من أبرز التصنيفات التي يجب توفير بيانات تفصيلية بشأنها. ويوضح الشكل 5 نقص البيانات في ما يتعلق بـ 60 مؤشراً صُنِّفت على أساس وجوب توفير بيانات تفصيلية بشأنها بحسب الجنس. وتبيّن المعطيات توفّر البيانات على مستوى المؤشر عموماً وعدم توفّر بيانات تفصيلية بحسب نوع الجنس، وهذا مثالٌ واضحٌ على تعدُّد مستويات الفجوات في البيانات. وتبلغ نسبة النقص العام في البيانات ذات الصلة بالمؤشرات المذكورة 38 في المائة تقريباً. لكنّ هذا الأمر لا يعني أن النسبة المتبقية البالغة 62 في المائة تتوفّر بشأنها البيانات التفصيلية اللازمة، بل تقتصر البيانات التفصيلية بحسب الجنس على 39 في المائة فقط من مجموعة المؤشرات هذه.

الشكل 5- الفجوة في البيانات التفصيلية بحسب نوع الجنس في البلدان العربية، 2024

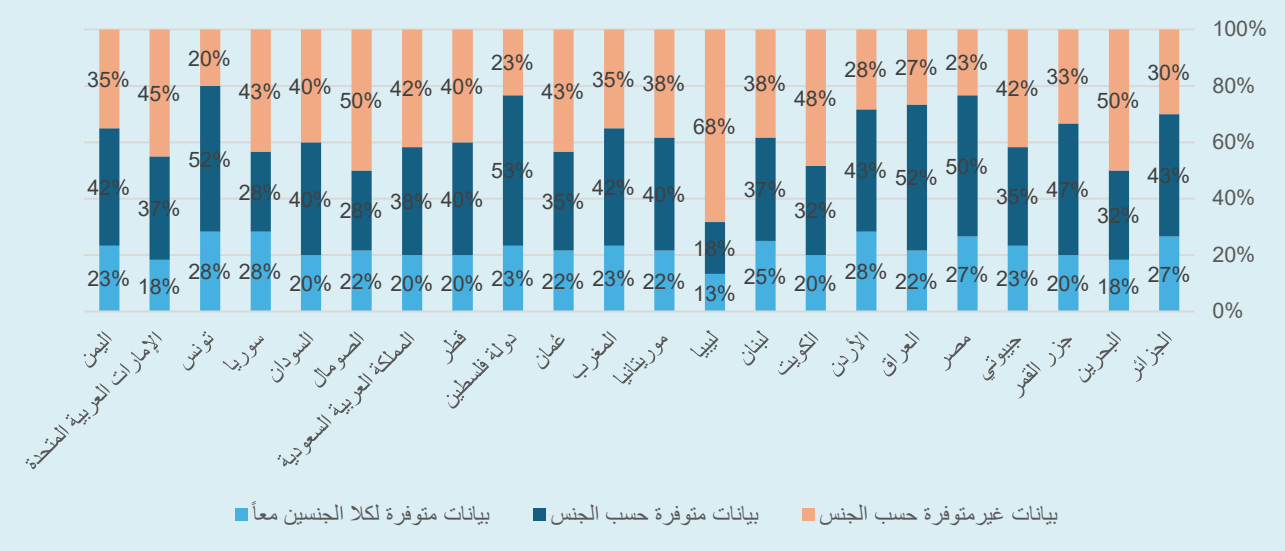

المصدر: حسابات الإسكوا.

2- البيانات المصنَّفة بحسب الإعاقة

21- يمثّل تفصيل البيانات بحسب الإعاقة مثالاً آخر على تعدُّد مستويات الفجوات في البيانات التفصيلية. ويبيّن الشكل 6 توفّر البيانات لنحو 60 في المائة من مجموعة المؤشرات البالغ عددها 45 مؤشراً، بينما تتوفّر بيانات تفصيلية على مستوى الإعاقة لأقلّ من 2 في المائة من هذه المؤشرات. وتوضّح هذه المعطيات فداحة نقص البيانات بالاستناد إلى الحاجة إلى مستويات تفصيلية من البيانات لهذه المؤشرات.

22- وتشير البيانات المتاحة إلى أهمية ابتكار وسائل وأدوات ومنهجيات لتطوير عملية جمع البيانات التفصيلية بحسب التصنيفات المختلفة التي تشمل، إلى جانب نوع الجنس والإعاقة، المناطق الجغرافية دون الوطنية، وحالة الفقر، ومستويات الدخل، والفئات العمرية، وغيرها من التصنيفات الأخرى. وقد تتمثّل أبرز هذه المنهجيات في توسيع الاعتماد على بيانات السجلات الإدارية، وتعظيم الاستفادة من البيانات المفتوحة والبيانات الضخمة، وزيادة

حجم العينات الممثّلة في المسوح الأسرية التي تسمح بنشر بيانات تفصيلية كافية، والتعاون مع مزودي البيانات لتأمين أكبر قدر من البيانات التفصيلية على اختلاف أنواعها.

الشكل 6- الفجوة في البيانات التفصيلية بحسب نوع الإعاقة في البلدان العربية، 2024

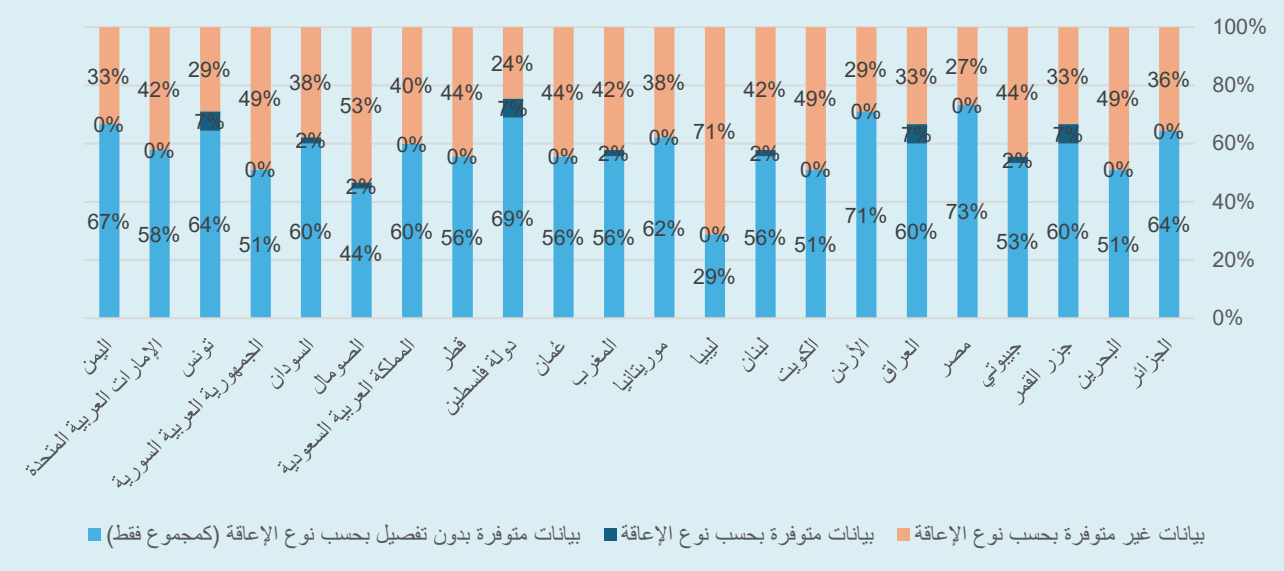

المصدر: حسابات الإسكوا.

باء- قابلية تطبيق المؤشرات

23- إلى جانب ما تمّ استعراضه عن واقع توفّر البيانات، لا بدّ من تسليط الضوء على المؤشرات التي يتمّ الإبلاغ عنها بمعدلات منخفضة أو لا يتمّ الإبلاغ عنها إطلاقاً بسبب إمكانية تطبيقها المحدودة أو عدم ملاءمتها للسياقات الوطنية في المنطقة العربية. فثمّة مؤشرات يجب استبعادها نظراً لما تطرحه من عبءٍ على العمل التنموي الوطني. ولكن، من أجل تنظيم عملية الاستبعاد هذه، ينبغي مراجعة إطار المؤشرات العالمي وإعادة تصنيف المؤشرات بناءً على الأولويات التنموية لكلّ بلدٍ على حدة. ومن شأن عملية المراجعة هذه أن تساهم في تركيز الجهود على الأولويات، ومن ثمّ استهداف المؤشرات الأكثر ملاءمةً للسياق الوطني وخططه واستراتيجياته. ومن شأنها أيضاً أن تستبعد ما لا ينطبق على هذا السياق، ممّا يسهم في تقليص الفجوة في البيانات المطلوبة لبلدٍ معيّن. ويكتسي إنجاز مهمّة المراجعة هذه أهمية بالغة كونها تسرّع سدّ الفجوة في البيانات على المستوى الوطني كما على مستوى البلدان العربية مجتمعةً.

24- إلى جانب أهمية توفّر البيانات لإتاحة المقارنة بين البلدان على المستويين الإقليمي والدولي، لا بدّ من الإشارة إلى أهمّ الأبعاد التي يمكن أخذها بالاعتبار في إعادة هيكلة المؤشرات، ومنها مثلاً مدى ملاءمتها لتصنيف المؤشرات التنموي عالمياً، والطبيعة الجغرافية والتضاريس وغيرها من خصائص البلد. فلا يمكن اعتبار أنّ كافة المؤشرات تتناسب مع كافة البلدان. وعلى سبيل المثال، كيف يمكن لبلدٍ ما أن يقيس ما له علاقة بالجبال وتأثيرها على النُّظُم الايكولوجية إن كان يفتقر إلى الجبال أو البحار؟ وكيف يمكن لبلدٍ ما أن يخصِّص موارد لرصد ظواهر اجتماعية ليست من أولوياته، أو لا يسمح الموروث الثقافي بمنحها الأولوية على حساب الاحتياجات

الأهمّ. لذلك، فإنّ موضوعية الملاءمة مع الواقع تترافق مع السياق الوطني والموارد المتاحة وإدارة العملية التنموية برمّتها.

ثالثاً- استراتيجيات عمل الإسكوا مع الدول الأعضاء لسدّ الفجوات في بيانات أهداف التنمية المستدامة

25- في ما يلي أهمّ المبادرات والاستراتيجيات التي تقوم بها الإسكوا بالتعاون مع الدول الأعضاء لتعزيز تدفّق البيانات وتقليص الفجوات فيها:

(أ) بناء شراكات وطنية في مجال البيانات: دعم المكاتب الإحصائية الوطنية في بناء الشراكات الوطنية وتطويرها، والتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الراعية للمؤشرات لجمع البيانات وتبادلها ونشرها وتحليلها، عن طريق الاستفادة القصوى من بيانات السجلات الإدارية، وتطوير أدوات جمع البيانات من المسوح والتعدادات، واستثمار التكنولوجيا الحديثة؛

(ب) تحديث النُّظُم الإحصائية الوطنية: وضع مبادئ توجيهية لتطوير التشريعات الإحصائية اللازمة لدعم تحديث النُّظُم الإحصائية وفقاً للقانون العام للإحصاءات الرسمية، لمواكبة تطوّرات العمل ومتطلّباته الجديدة، مثل البيانات المفتوحة واستخدام بيانات المؤسسات الوطنية ذات الصلة وتبادل البيانات مع الوكالات الدولية وفق المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية. وفي هذا الإطار، طوّرت الإسكوا أداة التقييم الذاتي لقانون الإحصاء الوطني التي تسهّل عملية تقييم التشريعات الإحصائية الحالية للدول العربية بهدف تحديثها، لضمان إدراج جميع مكوّنات عمل النظام الإحصائي، وإدارتها بمصداقية ومسؤولية. كذلك، تنظّم الإسكوا اجتماعات تشاورية مع عددٍ من الدول لدعم جهودها في مراجعة القوانين الإحصائية القائمة وصياغة قوانين جديدة؛

(ج) تعزيز القدرات الإحصائية: تركيز الاستثمار في المكاتب الإحصائية الوطنية ومزوّدي البيانات الوطنيين لتحسين قدرتهم على جمع بيانات أهداف التنمية المستدامة ومعالجتها وتحليلها ونشرها. ويشمل ذلك أيضاً برامج التدريب وتطوير البُنى الأساسية، مثل أداة تبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية (SDMX) التي طوّرتها الإسكوا، والارتقاء بالتكنولوجيا المستخدَمة الأخرى، وضمان حصول المكاتب الإحصائية الوطنية على الأدوات والمهارات اللازمة لإنتاج بيانات موثوقة؛

(د) تعزيز البنية الأساسية للبيانات: تطوير بنية أساسية قوية للبيانات مثل أداة SDMX التي تدعم التشغيل البيني للبيانات فتسهّل تبادلها مع الحفاظ على سريّتها وأمنها. ويمكن توسيع نطاق هذه الأداة واستخدامها عبر مختلف الإدارات والقطاعات الحكومية، كما يمكن وضع معايير وبروتوكولات وأُطُر عمل مشتركة للبيانات تتيح تبادلها بسلاسة. وفي هذا السياق، نظّمت الإسكوا سلسلة من ورش العمل التدريبية للدول الأعضاء حول أدوات SDMX للإبلاغ عن بيانات أهداف التنمية المستدامة، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة المختصّة ومنظمات إقليمية أخرى؛

(هـ) تعزيز التعاون الإقليمي (التعاون فيما بين بلدان الجنوب): تشجيع وتيسير التعاون الإقليمي لتبادل أفضل الممارسات والموارد والخبرات، ممّا يساعد البلدان الأقلّ تطوّراً في نُظُم بياناتها على التعلُّم من تجارب الآخرين ووضع استراتيجيات ناجحة لسدّ الفجوات في البيانات. وفي هذا السياق، تنظّم الإسكوا ورش عمل

للتعاون فيما بين بلدان الجنوب للتعرّف على أفضل الممارسات في جمع بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ونشرها وتحليلها؛

(و) التعاون على المستوى العالمي: تتعاون الإسكوا مع وكالات الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية الراعية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، في العمل على تعزيز بناء القدرات الإحصائية في ما يخصّ المؤشرات الأقلّ انتشاراً أو تلك التي لا يُنتج عنها ما يكفي من البيانات أو التي لا تفهمها جيداً المكاتب الإحصائية الوطنية. كذلك، تنظّم الإسكوا ندوات عبر الإنترنت لتعزيز فهم البيانات الوصفية، وتحسين القدرات الإحصائية لتحفيز إنتاج وتدفّق واستخدام بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة القابلة للمقارنة، ولتعزيز التنسيق بين المؤسسات؛

(ز) إنشاء نُظُم لرصد وتقييم البيانات التفصيلية تحقيقاً لمبدأ عدم إهمال أحد: إنشاء منصّات وأدوات لإنتاج بيانات مفصّلة بحسب نوع الإعاقة والعمر ونوع الجنس وغيرها من التصنيفات، للمساهمة في توجيه واضعي السياسات نحو البيانات اللازمة لصياغة سياسات تستهدف الجميع من دون إهمال أحد؛

(ح) الرصد الإلكتروني للإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة: عملت الإسكوا على تصميم وإطلاق تطبيق الرصد للإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة (MARS)، وهو عبارة عن أداة لتمكين البلدان من إدارة تدفّق البيانات الوطنية من السجلات الإدارية الخاصة بالوزارات ومزوّدي البيانات الآخرين إلى الوكالات الراعية للمؤشرات عن طريق المكاتب الإحصائية الوطنية. ويسهل رصد عملية إعداد التقارير عن البيانات على المستويين الوطني والعالمي من خلال رقمنة عمليات التنسيق، وبالتالي تعزيز المساءلة والشفافية على مستوى المؤسسات المزوّدة للبيانات. ويساعد تطبيق MARS في تقييم فعالية مبادرات تقديم البيانات وتحديد المجالات التي تتطلب تركيزاً أو موارد إضافية؛

(ط) تطوير استراتيجيات للمؤشرات القائمة على المسوح: تقديم المشورة للبلدان بشأن دمج أسئلة المؤشرات القائمة على المسوح في مسوحات تعزيز توفير البيانات؛

(ي) التعاون الفني مع الدول الأعضاء: تُعَدُّ الاستجابة لطلبات التعاون الفني القصيرة والمتوسطة المدى التي تتقدّم بها الدول من أبرز مجالات برنامج عمل التعاون الفني في الإسكوا. فتستجيب الإسكوا إلى هذه الطلبات من خلال تسخير إمكانياتها كبيت خبرة، أو تحفيز التشبيك لا سيّما التعاون فيما بين بلدان الجنوب كما ذُكر سابقاً، أو تأمين خبراء محليين أو دوليين للقيام بالمهام المطلوبة، وذلك سعياً إلى سدّ الفجوة في البيانات.

26- وبالإضافة إلى ما تقدّم، تضطلع الإسكوا بالعديد من الأنشطة الأخرى في السياق نفسه، بما في ذلك مساعدة الدول وحثّها على المشاركة بالمبادرات الدولية المتعلقة بجسر الفجوات في البيانات، وتنفيذها على المستويين الوطني أو الإقليمي، مثل المبادرة المتعلقة بآنية البيانات (Data for Now). كذلك، تسعى الإسكوا إلى تحقيق التنسيق المستمرّ مع خبراء المكاتب الإحصائية الوطنية وغيرهم من الجهات المعنيّة للمساهمة في تطوير منهجيات العمل وتوجيه الجهود وتركيزها نحو تدفّقٍ أفضل للبيانات الموثوقة والشاملة بشأن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

رابعاً- التوصيات

27- يستلزم سدّ أو تقليص الفجوة في بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة اتّباع مجموعةٍ من الاستراتيجيات والخطوات المنهجية لضمان الحصول على بيانات دقيقة وشاملة. وفي ما يلي بعض التوصيات لتحقيق ذلك:

(أ) من أجل صياغة سياسات فعّالة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة على نحوٍ أكثر كفاءة في النصف الثاني من فترة تنفيذ خطة عام 2030، يوصى بمراجعة وتقييم نُظُم جمع البيانات لضمان تحسينها المستمرّ ومعالجة أيّ ثغرات فيها. ويوصى أيضاً بإعادة النظر في أولويات إطار المؤشرات العالمي لأهداف التنمية المستدامة بالتنسيق مع أجهزة التخطيط الوطنية، وتحديد المؤشرات التي لا تنطبق على واقع البلدان أو لا تلائم السياقات الوطنية وفق الأولويات التي تحدّدها الدولة. ويفضي هذا الأمر إلى الخروج بإطارٍ مشتركٍ يمثّل الحدّ الأدنى من المؤشرات في البلدان العربية؛

(ب) تطوير الأُطُر القانونية والتنظيمية وتحديثها لمواكبة التطوّرات والاحتياجات التي من شأنها تعزيز وتشجيع جمع البيانات بصورة منتظمة ودقيقة، تضمن الوصول إلى البيانات واستخدامها بشفافية على نحوٍ يتّسق مع المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية؛

(ج) مواصلة تعزيز القدرات المؤسسية، وتحسين البنية التحتية التقنية، وصقل قدرات الموظفين في المؤسسات الحكومية والخاصة لجمع البيانات المتعلقة بالتنمية المستدامة وتحليلها؛

(د) استخدام مصادر بيانات متنوّعة وتوسيع نطاق استخدام التكنولوجيا الجديدة والمتطوّرة للاستفادة من إمكانيات التقنيات المتاحة مثل الذكاء الاصطناعي، والبيانات المفتوحة، والبيانات الضخمة، وتكنولوجيا الاستشعار عن بُعد، وبيانات الأقمار الصناعية، إلى جانب الإحصاءات الرسمية من المسوح الميدانية والسجلات الإدارية، وذلك للحصول على صورة شاملة وأدقّ بهدف تحسين عملية جمع البيانات؛

(هـ) تعزيز الشراكات الوطنية مع القطاع الخاص والمجتمع المدني في إطار جمع البيانات وتحليلها لتعزيز الشفافية والمصداقية، واعتماد بروتوكولات لإنشاء منصّة بيانات وطنية مفتوحة، وإشراك المواطنين في إنتاج بيانات محلية سعياً إلى سدّ الفجوات في البيانات؛

(و) تشجيع التعاون بين وكالات الأمم المتحدة والمكاتب الإحصائية الوطنية، وتبادل البيانات والممارسات الفضلى بين الدول والمنظمات الدولية لضمان استفادة الجميع من الخبرات المختلفة، وتوحيد المعايير، والمساعدة في تحديد الفجوات القائمة في البيانات ومعالجتها، والالتزام بمبادرة الأمم المتحدة بشأن قوة البيانات (The Power of Data initiative).